Women Journalists Without Chains

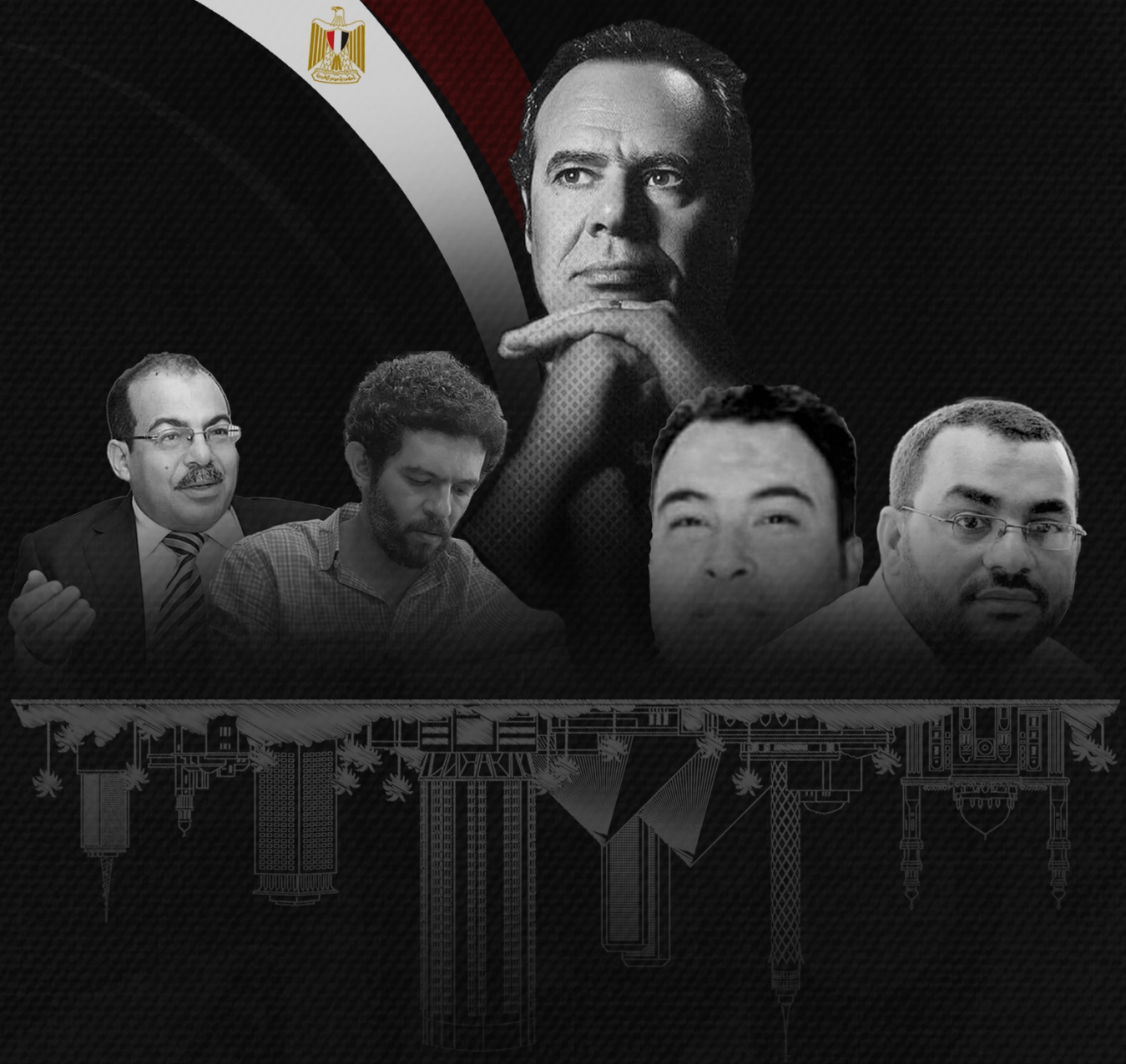

مصر

هجمة أمنية على الصحافة

مصر- هجمة أمنية على الصحافة

خلال السنوات العشر الماضية كادت الصحافة المصرية المستقلة ذات التاريخ العريق في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أن تختفي، إنها تعيش أسوأ أحوالها منذ نصف قرن؛ فلم يسبق أن تعرضت لحملة ممنهجة من السلطات كما حدث في عهد الرئيس الحالي عبد الفتاح السيسي.

وعلى الرغم من حديث الرئيس المصري عن "الانفتاح السياسي والحوار الوطني" إلا أن الأسابيع الماضية كانت قاسية على الصحفيين المستقلين إذ بدأت حملة أمنية جديدة تستهدف ما تبقى من الصوت الضعيف الذي يتحدث في الشأن العام.

تدين منظمة صحفيات بلاقيود الحملة الأمنية المصرية المتزايدة لاستهداف الصحفيين المستقلين، واستخدام المؤسسات القضائية كأداة لتجريم العمل الصحفي في البلاد، حيث تحتل البلاد أسوأ المراكز في اعتقال الصحفيين وسجنهم. يجب على السلطات الإفراج الفوري غير المشروط عن كل الصحفيين المعتقلين، وإنهاء الممارسة الممنهجة لمطاردتهم وترهيبهم.

وفي حملة جديدة على الصحافة اعتقلت السلطات في 22 يوليو/تموز أشرف عمر، الصحافي ورسام كاريكاتير في موقع المنصة من منزله. وفي 16 يوليو/تموز جرى اعتقال خالد ممدوح، الصحفي في عربي بوست من منزله. أخضعت السلطات الصحفيين للإخفاء بين يومين وخمسة أيام، قبل عرضهما على نيابة أمن الدولة، ولم تتمكن أسرتيهما من معرفة مكان احتجازهما أو التواصل معهما قبل عرضهما على النيابة، التي قامت بحبسهما 15 يوماً على ذمة التحقيقات، والتي كما جرت العادة يجري تجديها مع انقضاء المدة.

في يونيو/حزيران ظهر الصحفي رمضان جويدة شحاتة، من موقع اليوم الإخباري، بعد أن تعرض لاخفاء قسري 40 يوماً، حيث اختطف من محافظة المنوفية في الأول من مايو/أيار. ومنذ ذلك الحين يجري تجديد حبسه كل 15 يوماً.

أُعتقل الصحفي ياسر أبوالعلا من صحيفة آفاق عربية في 10 مارس/آذار من منزله، وبعد 50 يوماً من البحث عنه اعتقلت زوجته "نجلاء فتحي" وشقيقتها "أسماء"، وترك أولادهم الأربعة، بلا عائل إلى جانب والدتها المُسنة.

لم يعد أحد يستطيع زيارة "أبو العلا" لاعتقالهم –كما يفيد محاميه. وأخضعت السلطات الصحفي ابوالعلا للنيابة بعد حوالي شهرين، ومنذ ذلك الحين يتم تجديد حبسه مع زوجته كل 15 يوماً!

كما أُعتقل السياسي والكاتب "يحيى حسين عبدالهادي" من الشارع في 31 يوليو/ تموز، وهو في طريقه لحضور ندوة لحزب سياسي تحت التأسيس، وهو مؤسس الحركة المدنية الديمقراطية. كان قد اعتقل في 2019، وحكم عليه بالسجن 4 سنوات وأفرج عنه في 2022 بعفو رئاسي.

تحذر "منظمة صحفيات بلاقيود" من أن تكون موجة الاعتقالات الجديدة بحق الصحفيين والمتحدثين في الشأن العام بداية لحملة أمنية ممنهجة للقضاء على بصيص ضوء خافت للغاية متبقي للصحافة المستقلة في البلاد.

وقالت: إن تزامن الحملة الأمنية مع جلسات "الحوار الوطني" يؤكد أن الرئيس المصري يستخدم الحوار كأداة لتحسين سمعة نظامه الموغلة في انتهاكات حقوق الإنسان، ودفع الصحافة المستقلة إلى اليأس من الاستمرار في ممارسة دورها.

في مارس/آذار أُعتقل عدد من المشاركين بينهم صحفيين، لمشاركتهم في مبادرة أطلقتها صحفيات مصريات للتظاهر على سلم نقابة الصحفيين، تحت شعار "عيش وملح" للتضامن مع شعب فلسطين، وبعد حملة المطاردة والاعتقالات توقفت هذه الفعاليات.

تهمة واحدة ومئات المعتقلين

ووجهت نيابة أمن الدولة للصحفيين الأربعة أشرف عمر، وخالد ممدوح، وياسر أبو العلا، ورمضان شحاتة؛ والسياسي يحيى عبد الهادي، تهمة واحدة في قضايا منفصلة وهي "إذاعة أخبار كاذبة والانضمام لجماعة إرهابية"، كما تواجه زوجة أبو العلا الاتهامات ذاتها بتمويل جماعة إهاربية مع زوجها.

وهذه التُهم المُعلبة جاهزة تستخدمها السلطات لسجن الصحفيين والصحفيات والمعبرين عن آرائهم في البلاد منذ أكثر من عقد.

وقالت صحفيات بلا قيود إن تكرار استخدام "الانتماء لجماعة محظورة" ضد الصحفيين والسياسيين والفاعلين الإعلاميين يشير إلى المدى الذي تستخدمه السلطات المصرية لمعركتها "التطهيرية" ضد جماعة الإخوان المسلمين، والتي أصبحت منذ نحو عقد أداة مهمة لإسكات أي صوت معارض أو ناقد.

وعادة ما استخدمت السلطات المصرية مرارًا تهمًا لا أساس لها، لقمع الأشخاص الذين يعبرون عن آرائهم، لتجريم الانتقاد وإرهاب مجتمع الصحافة والإعلام والسياسة في البلاد. وهو ما دفع الصحفيين والصحف إلى ممارسة الرقابة الذاتية.

في 27 يوليو/تموز منعت صحيفة الوفد نشر مقال" ماذا لو لم تكن ثورة يوليو 1952؟!" للدكتور مصطفى النشار، رئيس الجمعية الفلسفية المصرية. كما مُنع مصطفى كامل السيد، ومحمد غنيم، من نشر آرائهما في موقعي المصري اليوم والشروق. واستدعى المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام إدارةَ المواقع الصحفية المستقلة مثل استدعاء موقع "ذا مصر" على خلفية خبر صحفي.

في الوقت الحالي، هناك 43 صحفيا وصحفية على الأقل في السجون المصرية، وجهت لهم الاتهامات ذاتها، بسبب ممارسة عملهم المشروع في الصحافة وحقهم في حرية الرأي

والتعبير؛ أكثر من نصفهم أعضاء في نقابة الصحفيين المصرية التي تطالب بالإفراج الفوري عن أعضائها وكل معتقلي الرأي في البلاد.

لا يعرف على وجه التحديد عدد معتقلي الرأي بسبب قضايا مرتبطة بمناقشة الشأن العام والنشر على شبكات التواصل الاجتماعي، وتوجه لهم الاتهامات ذاتها التي توجه للصحفيين؛ لكن عددهم بالمئات، وزادت حدة مطاردتهم الأسابيع الماضية.

في الأول من أغسطس/آب اُعتقل الناشط على شبكات التواصل الاجتماعي يوسف إبراهيم، المعروف بـ«يوسف ريعو» من الشارع. وفي يوليو/تموز جددت نيابة أمن الدولة حبس "عمر الأنصاري".

في فبراير/شباط 2024 تم إلقاء القبض على محمد علي أحمد، من منزله على خلفية منشورات على الفيسبوك تسخر من الرئيس السيسي. وفي الشهر ذاته تم إلقاء القبض على محمد عاطف عيد فرحات، من منزله على خلفية مشاركته منشورات على مواقع التواصل الاجتماعي على هاشتاج "انزل يوم 16 فبراير". ووجهت لهم اتهامات بـ "الانضمام إلى جماعة إرهابية، وإساءة استخدام شبكات التواصل الاجتماعي وبث ونشر أخبار كاذبة".

تتنوع أنماط انتهاكات السلطات المصرية بحق المدونين في شبكات التواصل الاجتماعي، ليشمل الاستهداف مشاركة منشورات أو مقاطع مصورة يشير فيها المواطنون أو يقومون بانتقاد سياسات الحكومة في التعامل مع الملفات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المختلفة، تُحال معظم هذه القضايا إلى قضايا "أمن دولة". ففي شهر يوليو/تموز الماضي وحده حققت نيابة أمن الدولة مع 303 شخص معظمهم في قضايا متعلقة بالحديث في الشأن العام أو النشر على شبكات التواصل الاجتماعي أو التجمع السلمي. في النيابة العامة جرى التحقيق مع 61 شخصاً جلهم بتهمة "نشر أخبار كاذبة والانضمام لجماعة إرهابية" معظمهم في نيابة محافظة الشرقية.

استجواب حول العمل الصحفي

وقالت "صحفيات بلاقيود" إنه ككل القضايا السابقة فإن "التهم الموجهة للصحفيين متعلقة بقضايا نشر ورأي، ومن المشين اعتبارها قضايا جنائية متعلقة بأمن الدولة. في أسوأ الأحوال كان يمكن عرضها كقضايا مدنية وأمام محاكم متخصصة مرتبطة بالنشر والرأي. إن الإصرار على تحميل الرأي الصفة الجنائية تعمد من قِبل النظام العسكري لترهيب الصحفيين والفاعلين الإعلاميين والسياسيين، وفرض رقابة مطلقة على الصحف ووسائل الإعلام وكأن الدولة في معركة مع المجتمع والصحافة المستقلة".

وقبل اعتقاله نشر أشرف عمر، رسمًا كاريكاتوريًا لرجل يرتدي زي لص يعرض خريطة لمصر لمشترٍ يرتدي زي خليجي، في انتقاد لخطط الحكومة بيع أصول الدولة.

وحسب محاميه تركزت التحقيقات مع أشرف عمر، عن عمله كمترجم، وعن بعض العاملين بتلك المؤسسات، وعن رسوم كاريكاتير خاصة به، وعن أسباب عمله بموقع المنصة، ولماذا ينشر أعماله لديهم وعن مقصده من تلك الرسومات.

ووفقًا لمؤسسة حرية الفكر والتعبير، وهي منظمة غير حكومية مقرها القاهرة، يمثل محاموها خالد ممدوح، فقد استجوبته نيابة أمن الدولة العليا حول عمله الإعلامي، بما في ذلك عمله مع عربي بوست، وطبيعة المقالات التي كتبها للموقع، والراتب الذي كان يتقاضاه. وقال المحامون إن النيابة لم تقدم أي دليل ضد خالد ممدوح، لكنها أمرت بحبسه احتياطيًا.

أما رمضان جويدة فسبق أن عمل في جريدة الحرية والعدالة عام 2012، وهو حزب الرئيس السابق محمد مرسي، والاتهامات مرتبطة بفترة عمله تلك.

كما تمت مواجهة السياسي "يحيى حسين عبدالهادي" في التحقيقات بمقال "إلى متى يصمت الجيش". وسبق أن حوكم في 2023 بتمة "نشر أخبار ومعلومات وبيانات ومقالات كاذبة، من شأنها تكدير الأمن والسلم العام، وبث الرعب في نفوس المواطنين". بسبب ثلاثة مقالات نشرها على صفحته في فيسبوك، هي "متى يتكلمان"، و"العار والحوار"، و"بل يجب الإفراج عن الجميع بمن فيهم الإخوان".

الأمر ذاته بالنسبة لـ"يوسف ابراهيم" إذ قال محاميه إن التحقيقات تركزت حول منشورات على صفحته في شبكات التواصل الاجتماعي.

ومُنع محامو الصحفيين، ياسر أبو العلا، ورمضان جويدة، وأشرف عمر، وخالد ممدوح، عدة مرات من حضور بعض جلسات التحقيق، كما ترفض النيابة التحقيق في الإخفاء القسري الذي تعرضوا له قبل ظهورهم في النيابة العامة. مع حديث عائلاتهم عن تعرضهم للتعذيب في أقسام الشرطة التي اعتقلوا إليها. وعلاوة على المعاملة المهينة للكرامة يحتجز الصحفيون في زنازين تفتقر لأبسط شروط الصحة والنظافة، مما يشكل تهديدا حقيقيا لسلامتهم ويعرض حياتهم للخطر.

ومنذ اعتقال "أبو العلا" يحتجز في "حبس انفرادي" وممنوع من الرياضة والتعرض لأشعة الشمس، ويعاني من انزلاق غضروفي، دون الوصول إلى الطبيب. وبدأ منذ 10 أغسطس/آب إضراباً عن الطعام بسبب ظروف احتجازه.

تعتبر "منظمة صحفيات بلاقيود" اعتقال وتمديد حبس الصحفيين انتهاكاً صارخاً لحرية الصحافة والتعبير. وتدعو السلطات إلى الإفراج الفوري وغير المشروط عن كل معتقلي الرأي في البلاد، وفي مقدمتهم الصحفيين والصحفيات، وضمان سلامتهم الجسدية والنفسية وحقوقهم القانونية.

وتطالب، صحفيات بلاقيود، السلطات المصرية بإسقاط التهم الموجهة لهم فوراً، إذ أنها وجهت لهم بسبب ممارستهم للعمل الصحفي وحقهم في التعبير عن آرائهم.

الحبس الاحتياطي

تستخدم السلطات المصرية الحبس الاحتياطي كعقوبة ممتدة في حد ذاتها، بدلاً من كونه إجراء احترازي، حيث يستمر التمديد لفترات طويلة قد يصل لأشهر وسنوات، بعضهم وصلت مدد حبسهم الاحتياطي أكثر من 4 و5 و10 سنوات؛ بما يخالف القانون المصري والقوانين الدولية والأفريقية لحقوق الإنسان، التي التزمت بها القاهرة، والتي تفرض على السلطات استخدام الحبس الاحتياطي كاستثناء وليس قاعدة، وفقط عندما يتأكد أن ذلك ضروري ولأسباب محددة للغاية ولأقصر مدة ممكنة.

وبين 43 صحفياً وصحفية في سجون السلطات المصرية، يوجد 31 صحفياً في الحبس الاحتياطي، و12 يقضون أحكاماً بالسجن بمدد طويلة يصل بعضها إلى المؤبد. كما جرى تدوير بعض الصحفيين في قضايا جديدة رغم انقضاء فترة حبسهم القانونية؛ حيث تحرص السلطات على إبقائهم في السجون.

وقالت صحفيات بلاقيود إن "قانون الإجراءات الجنائية المصري (1950) –وتعديلاته- يتعارض ودستور البلاد والقواعد الإجرائية الدولية والإفريقية، إذ يسمح لأعضاء النيابة بإصدار أوامر حبس بمدد حتى 150 يوماً. فيما يسمح للقاضي بإبقاء المتهمين في الحبس الاحتياطي لمدة عامين".

وتشير "الجبهة المصريّة لحقوق الإنسان"، وهي منظمة حقوقيّة مستقلّة، في تقرير صدر مطلع 2024، أن دوائر الإرهاب راجعت 35,966 أمرا بتجديد الحبس الاحتياطي عام 2023 عن 3140

قضية معظمها يغطي قضايا تتعلق بالحق في ممارسة حرية الرأي والتعبير أو التجمع السلمي والنشاط السياسي. وأصدرت الدوائر ما لا يزيد عن قرارات إخلاء سبيل 3 متهمين فقط، أيد القضاة معظم أوامر الحبس باستثناء أقل من 0.1٪.

وقالت "صحفيات بلا قيود": "ينبغي على السلطات المصرية احترام حقوق الإنسان والتزاماتها الدولية، وضمان بيئة آمنة وحرة لوسائل الإعلام لممارسة دورها دون خوف من القمع أو الانتقام".

سياسة ممنهجة

تزامن اعتقال الصحفيين مع جلسات "الحوار الوطني"، وهي مبادرة رئاسية دعا إليها الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي في أبريل/نيسان 2022 تحت شعار "الاختلاف في الرأي لا يفسد للوطن قضية" وبدأت في العام التالي، والتي تقول السلطات إنها تُشكل منبرًا للحوار بين المعارضة والحكومة حول القضايا الملحة. وفي أبريل/نيسان2024 تعهد السيسي بدعم "حالة الانفتاح والإصلاح السياسي، التي بدأت منذ إطلاق دعوة (الحوار الوطني)".

يبعث اعتقال الصحفيين والسياسيين والفاعلين الإعلاميين، والحملة على الصحافة المستقلة القليلة في البلاد برسائل متناقضة بين أقوال الرئيس المصري عبدالفتاح السياسي وأفعاله. وأصبحت موجات اعتقالات الصحفيين والصحفيات مصاحبة لكل حدث عام يُثار فيه انتقادات على استراتيجية حكم الرئيس وسلوك السلطات مع المواطنين.

وقالت "صحفيات بلا قيود": "اعتقال أشرف عمر، وخالد ممدوح، ورمضان جويدة، يحيى حسين عبد الهادي، يؤكد أن الحديث عن انفتاح سياسي لا يعني السماح بأبسط انتقاد حتى ولو كان كاركتيراً ساخراً! أو مقالاً ينتقد فيه سلوك السلطات".

وقالت توكل كرمان، رئيسة منظمة صحفيات بلا قيود والحائزة على جائزة نوبل للسلام (2011): "أصبح اعتقال الصحفيين والصحفيات في عهد الرئيس عبد الفتاح السيسي ممارسة ممنهجة، في أسوأ حملة على الصحافة المستقلة في البلاد منذ نصف قرن حيث اقتصر الرؤساء الذين سبقوه بما في ذلك الرئيس حسني مبارك على عدم احترام الصحافة المستقلة، ولم يذهب استهدافها حد الممارسة الممنهجة".

وأضافت توكل كرمان: "اعتبار الرئيس المصري الصحافة خطراً على القومي للبلاد مثير للسخرية والاستهجان، فالصحافة المستقلة هي مقياس محدد لمنسوب الحرية في النظم الديمقراطية وغير الديمقراطية".

توصيات

- على السلطات المصرية الإفراج الفوري غير المشروط عن جميع الصحفيين والصحفيات المعتقلين، ووقف الحملة الأمنية الحالية ضد الصحافة المستقلة.
- على السلطات المصرية التوقف عن اعتبار الصحافة المستقلة خطراً، ووضع حد لممارسة الممنهجة للتحكم بوسائل الإعلام في البلاد.
- الاستجابة الفورية لتوصيات مجلس أمناء الحوار الوطني بالإفراج عن الصحفيين والسياسيين وكل المتهمين بقضايا رأي، و"المحبوسين الذين مضى على حبسهم أكثر من عامين دون محاكمة".
- تعديل إجراءات الحبس الاحتياطي في القانون المصري بما يتوافق والقوانين الدولية، وإبقاءه كاستثناء وليس قاعدة.
- إنهاء المنهجية المستمرة منذ عقد بربط قضايا النشر والتعبير عن الرأي بقضايا أمن الدولة والإرهاب. التعبير عن الرأي ليس جناية، ونيابات ومحاكم أمن الدولة ليست ذات اختصاص، ويفترض أن تحال لنيابة ومحكمة خاصة بالمطبوعات في قضايا مدنية.
- على السلطات المصرية الكف عن ربط انتقاد السلطات بالانتماء لجماعات محظورة. إن استخدام السلطات المصرية لمعركتها "التطهيرية" ضد "الإخوان المسلمين" لسحق الصحافة المستقلة وفرض الرقابة الذاتية على العاملين في الصحافة أمر فضيع.

- على المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام وقف استهداف الصحافة المستقلة ومنح التراخيص للمواقع الإخبارية المستقلة والتوقف عن التحقيق مع الصحفيين والمؤسسات الصحفية بسبب ممارسة العمل الصحفي.
- يجب على منظمات المجتمع المدني المحلية والدولية والمجتمع الدولي التدخل للضغط على النظام المصري لوضع حد لانتهاكاته.